إذا القلبُ لم يكنْ أصمّا:
عن إطلاق النار المخالف للقانون على المتظاهرين العزّل في قطاع غزّة

בצלם
B'TSELEM
بتسيلم

في 30.3.2018 جرت في أنحاء قطاع غزة مظاهرات قرب الشريط الحدوديّ المحاذي لإسرائيل. كانت تلك المظاهرة الأولى ضمن سلسلة من المظاهرات تحت عنوان "مسيرة العودة" يخطّط لها سكّان القطاع وصولاً إلى منتصف شهر أيّار. تخرج المظاهرات في مطلبين: رفع الحصار الذي تفرضه إسرائيل على القطاع منذ أكثر من عشر سنوات وإحقاق حقّ العودة للّاجئين.

وحيث أنّ إقامة هذه المظاهرات معلومة سلفًا فقد استعدّت لها إسرائيل مسبقًا. سارعت جهات رسميّة إسرائيلية إلى تأطير المظاهرات كنشاط غير شرعيّ بادعاء أنّ المبادرة إليها أتت حصريًّا من سلطة حماس بل دعاها البعض "مسيرة الإرهاب" وصنّف المشاركين فيها كـ"مخرّبين" يأتمرون بأمر السلطة في القطاع ويهدّدون أمن دولة إسرائيل. تبعًا لهذا التأطير سعى مختلف المسؤولين إلى محاولة منع إقامة المظاهرات. على سبيل المثال فقد أعلن منسّق العمليّات في الأراضي المحتلّة الجنرال يوآف مردخاي: "لقد اتّصلنا بأكثر من 20 مديرًا في شركات الحافلات التي دفعت لها حماس لتشجيع النّاس الذين لا يرغبون بالخروج من منازلهم والمشاركة في هذه المظاهرات العنيفة. لقد حذّرناهم أنّ كلّ من سيسخّر هذه الحافلات للوصول إلى هذه المظاهرات العنيفة سوف نتّخذ خطوات ضدّه شخصيًّا وضدّ الشركة التي يملكها".

وأوضحت جهات رسميّة أنّ تعليمات إطلاق النار سوف تسمح باستخدام النيران الفتّاكة ضدّ كلّ من يحاول المسّ بالشريط الحدودي وحتّى ضدّ كلّ من يقترب متجاوزًا مسافة 300 مترًا منه. في صباح 30.3.2018 عندما بدأ المتظاهرون بالتجمّع حذّر وزير الأمن أفيغدور ليبرمان سكّان القطاع قائلاً: "كلّ من سيقترب اليوم من الشريط يعرّض نفسه للخطر. أنصحكم بأن تستمرّوا بحياتكم وألّا تشاركوا في الأعمال الاستفزازية".

لقد تحقّقت فعلاً هذه التهديدات: منذ بدأت المظاهرات قتل الجيش 32 فلسطينيًّا في قطاع غزة، بضمنهم 26 متظاهرًا. إضافة إليهم فقد جُرح أكثر من ألف فلسطينيّ جرّاء إطلاق الرّصاص الحيّ. من بين القتلى سقط تسعة في مظاهرات يوم الجمعة التالي الموافق 6.4.2018 حين باتت النتائج الفتّاكة لسياسة إطلاق النار مؤكّدة لا يطالها شكّ. رغم هذه النتائج رفضت جميع الجهات الرسميّة ولا زالت ترفض إلغاء هذه التعليمات المخالفة للقانون بل وتواصل تطبيقها وتبريرها.

يوم الجمعة الموافق 30.3.2018: مقتل 12 متظاهرًا وجرح أكثر من 750 بالرّصاص الحيّ

في يوم الجمعة الموافق 30.3.2016 وصل عشرات آلاف الفلسطينيين من سكّان قطاع غزّة - شبّانًا ومسنّين ورجالاً ونساء للمشاركة في مظاهرات جرت في خمس نقاط مختلفة على امتداد الشريط الحدوديّ الفاصل بين القطاع وإسرائيل.

أجرت منظّمة بتسيلم في الأسبوع الأخير تحقيقات حول أحداث ذلك اليوم إذ استندت إلى إفادات من مشاركين في المظاهرات في مختلف النقاط سجلها باحثوها الميدانيّون - خالد العزايزة ومحمد صباح وألفت الكُرد؛ كما إلى تقارير أعدّها الباحثون أنفسهم في أعقاب وجودهم ومشاهداتهم هناك. يُظهر التحقيق وكذلك التقارير والأشرطة المصوّرة التي نُشرت في وسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي أنّ معظم المشاركين في مسيرات العودة ظلّوا قرب الخيام التي أقيمت في نقاط التجمّع المختلفة على مسافة من الشريط الحدوديّ تراوحت بين 400 و700 مترًا. بقيّة المشاركين اقتربوا من الشريط بحيث فصلت بينهم وبينه مسافة تراوحت بين أمتار معدودة و150 مترًا. بعض هؤلاء أشعل الإطارات ورشق الحجارة نحو الجنود المتمركزين على الجانب الآخر من الشريط الحدوديّ خلف سواتر ترابية.

كذلك يُظهر تحقيق بتسيلم أنّ الجنود - وبضمنهم قنّاصة - أطلقوا نيرانهم طيلة ساعات وعلى نحوٍ شبه متواصل نحو متظاهرين كانوا يقفون على بُعد نحو 300 مترًا من الشريط وأبعد. علاوة على ذلك فقد أطلق الجنود الرّصاص المعدني المغلّف بالمطّاط وقنابل الغاز المسيل للدموع التي ألقي بعضها بواسطة طائرة حلّقت فوق المتظاهرين الذين كانوا على بُعد مئات الأمتار من الشريط.

محمد وشاح (19 عامًا) طالب حسابات من سكّان مخيّم البريج للّاجئين، وصل ظهرًا إلى منطقة أمّ حسنيّة التي انتشرت فيها الخيام على مسافة نحو 450 مترًا من الشريط الحدودي. في إفادة أدلى بها يوم 1.4.2018 أمام الباحث الميداني خالد العزايزة قال:

كنت واقفًا في المنطقة الواقعة بين الخيام وشارع جكر على بُعد نحو 400 متر من الشريط. وقفت هناك منذ ساعات الظهر وبقيت حتّى ساعات المغرب. في هذه الأثناء رأيت كثيرًا من الناس يُصابون خاصّة أولئك الذين وقفوا أقرب إلى الشريط. كان الجنود يطلقون الرّصاص الحيّ كلّ بضعة دقائق وفي كلّ مرّة أطلقوا فيها النيران أصيب أحد الشبان. معظم الإصابات كانت في الأرجل. إضافة إلى ذلك فقد جرى إطلاق مكثّف لقنابل الغاز المسيل للدّموع نحو أناس متجمّعين بعيدًا عن الحدود. معظم الإصابات التي رأيتها - خمسون إصابة تقريبًا - كانت جرّاء إطلاق الرّصاص الحيّ على الأرجُل وفقط ثلاثة شباب أصيبوا بالرّصاص "المطّاطي" بأرجلهم.

قبل صلاة المغرب بنحو نصف ساعة اتّجه صديقي شهاب من مكانه إلى جانبي نحو الغرب لكي يشتري "البراد" من البائعين المتجوّلين الذين أتوا إلى المنطقة مع عرباتهم. فجأة سمعت صوت إطلاق رصاص حيّ ورأيت شهاب ملقًى على الأرض على مسافة نحو أربعة أمتار منّي. تجمّع أناس كثيرون حول شهاب وهو مصاب. بعد ذلك نقلته سيّارة إسعاف وهو فاقد للوعي إلى مستشفى شهداء الأقصى في دير البلح حيث تبيّن أنّ الرّصاصة أصابته في البطن. عندما رأيت شهاب ملقًى على الأرض خفت كثيرًا على صحّته بل على حياته. خفت أيضًا على نفسي إذ فهمت أنّ الجنود يصوّبون على الناس مباشرة حتّى لو كانوا فقط يتفرحون على ما يجري أو يشاركون في اعتصام سلميّ.

عدلي عوض (39 عامًا) متزوّج وأب لثلاثة أطفال وهو من سكّان مخيّم البريج للّاجئين، وصل إلى شرقيّ المخيّم في الساعة 9:00 ليشارك في مظاهرة أقيمت هناك. في إفادة أدلى بها يوم 4.4.2018 أمام خالد العزايزة الباحث الميداني لبتسيلم، حدّثه عدلي بما جرى أثناء المظاهرة:

ابتدأ إطلاق النار عند الساعة 9:00 تقريبًا تمامًا عندما بدأ المتظاهرون يتوافدون إلى منطقة الشريط الحدودي. كان هناك قنّاصة يطلقون النيران على المتظاهرين الذين وقف بعضهم على بُعد نحو مئة متر من الشريط لكن كثيرين منهم كانوا يقفون إلى الوراء في شارع جكر، ويبعدون نحو 300 مترًا عن الشريط وآخرون كانوا في منطقة الخيام وأيضًا أصابتهم نيران القنّاصة. بعض الأشخاص كانوا يرفعون أعلام فلسطين والشبان الذين كانوا في المقدمة كانوا يرشقون الحجارة نحو الجنود ولكن لم يصيبوهم إذ كان هؤلاء بعيدين عنهم ومتحصّنين خلف سواتر ترابيّة عالية. أطلق الجنود قنابل الغاز قرب المصابين ولذلك كان من الصعب على الشبان والمسعفين الوصول إليهم وتقديم الإسعاف الأوّلي لهم.

صديق لي من مخيّم النصيرات للّاجئين كان يقف إلى جانبي على مسافة نحو 300 متر من الشريط وكنّا نشاهد ما يحدث. كان هو يرفع علم فلسطين. أطلق الجنود النيران عليه وأصابوه برجله. حملناه إلى سيّارة الإسعاف التي نقلته بدورها من هناك.

أثناء المظاهرة منذ الصباح وحتّى أذان المغرب رأيت نحو مئة مصاب جميعهم شبان كانوا على مسافات تراوحت بين 100 و300 مترًا من الشريط وكانت معظم الإصابات في أطرافهم السفليّة. قبل ذلك كان بعض المتظاهرين يرشقون الحجارة وبعضهم يقف ويتفرّج فقط على ما يحدث. معظم الإصابات حدثت بعد صلاة الجمعة لأنّ عدد المشاركين ازداد كثيرًا من بعدها.

فادي أبو أحمد (30 عامًا) متزوّج وأب لثلاثة وهو من سكّان بني سهيلا شرقي خان يونس، وصل قرابة الساعة 9:00 إلى الخيام التي أقيمت شماليّ بلدة خزاعة على بُعد نحو 400 متر من الشريط. في إفادة أدلى بها يوم 2.4.2018 أمام الباحث الميداني لبتسيلم خالد العزايزة، قال:

عندما وصلنا إلى الخيام - التي كانت مقامة على بُعد نحو 400 متر من الشريط الحدودي شماليّ خزاعة وقفنا في المنطقة وأخذنا ننظر إلى جهة الشريط. كان هناك جنود كثيرون. وقف كلّ عشرة جنود تقريبًا فوق ساتر ترابي خلف الشريط.

رأيت حوالي ثمانية سواتر ترابيّة تفصل الواحد والآخر بضعة أمتار وأيضًا رأيت ثلاثة جيبات عسكريّة تقف هناك ثمّ تحرّكت وأخذت تجري دوريّات على امتداد الشريط.

بعد صلاة الجمعة عند الساعة 13:30 تقريبًا وصل المزيد من السكّان إلى المنطقة وعندها وقعت مواجهات مع الجنود. اقتربتُ مع شباب آخرين وبعض الشابّات إلى مكان يبعد نحو 100 أو 150 مترًا عن الشريط. بقيّة الناس ظلّت إلى الوراء على بُعد نحو مئتي متر منّا وبعضهم كان يقف قرب الخيام. بدأ الجنود يطلقون علينا الرّصاص الحيّ. كان أولئك قنّاصة وكانوا يطلقون النار كلّ بضعة دقائق. في كلّ مرّة أطلقوا فيها النار كان أحد الشبان ممّن كانوا أقرب إلى الشريط يصاب.

في الفترة التي مرّت بين انتهاء صلاة الظهر قرابة الساعة 13:30 وأذان المغرب قرابة الساعة 19:00 رأيت أناسًا كثيرين يصابون. أقدّر أنّ نحو ثمانين منهم أصيبوا في أطرافهم السفليّة. بعض هؤلاء كانوا يقفون على بُعد نحو مئة متر من الشريط ولكن أصيب حتّى من وقف على بُعد 200م بل و400م. كلّما أصيب أحد الشبان أخذ الجنود في لإطلاق قنابل الغاز بحيث كان من الصعب الوصول إلى المصابين وإسعافهم.

أشعلنا إطارات على بُعد نحو خمسين مترًا من الشريط لأجل حجب الرؤية عن الجنود ولتيسير تقديم الإسعاف الأولي للجرحى ونقلهم إلى سيّارات الإسعاف الكثيرة التي كانت تقف على شارع جكر. في ساعات ما بعد الظهر كان هناك نقص في سيّارات الإسعاف بسبب عدد الجرحى الكبير ولذلك استُخدمت سيارات خصوصيّة وحتّى درّاجات نارية لنقل الجرحى من منطقة الشريط الحدودي إلى خيمة الإسعاف التي أقيمت في منطقة الخيام حيث قدّمت للجرحى الإسعافات الأولية إلى حين نقلهم للمستشفيات.

نورا حبيب (45 عامًا) متزّوجة وأمّ لابنة واحدة وهي من سكّان غزة، وصلت برفقة ابنتها وزوجها وأولاد زوجها قرابة الساعة 15:00 إلى المنطقة التي أقيمت فيها الخيام شرقيّ مدينة غزّة - على بُعد نحو 700 متر من الشريط الحدودي. في إفادة أدلت بها يوم 2.4.2018 أمام الباحثة الميدانية لبتسيلم ألفت الكرد، وصفت نورا ما حدث في ذلك اليوم:

صُدمت عندما رأيت ذلك الكمّ الهائل من الناس هناك. على بُعد نحو كيلومتر من الشريط كانت عائلات بأكملها وخيام كثيرة وشبان يلقون الشعر وآخرون يرقصون الدحيّة وفتيات وفتيان ينشدون الأناشيد الوطنيّة. رأيت عائلات ونساء يجلسن على الأرض ويتناولن وجبة الغداء معًا وإلى جانبهنّ سلّات الفاكهة - كأنّها رحلة. وكان هناك باعة متجوّلون يجوبون المكان.

لكن بعد نحو ربع ساعة عندما تقدّمت باتّجاه الشريط رأيت شبّانًا كثيرين يبعدون عنه نحو 100 متر. في الجهة الأخرى من الشريط كان جنود كثيرون وعدد من الجيبات والمركبات العسكرية الأخرى. بعض الشبّان كان يرفع أعلام فلسطين ويشعل الإطارات. من خلف السّواتر الترابيّة كان قنّاصة يطلقون النيران نحو المتظاهرين. رأيت عددًا من الأشخاص يصابون بنيران الجنود مباشرة في أرجلهم فينقلهم شبّان آخرون إلى حيث وقفت سيّارات الإسعاف على بُعد نحو مئة متر أو أكثر. بعض الجرحى تمّت معالجتهم في العيادات الميدانية ونُقلوا من هناك إلى مستشفى الشفاء في غزة. رأيت خمسة أشخاص يصابون دفعة واحدة بنيران الجنود.

لقد ظننت أنّ المسيرة ستكون هادئة. فاجأني جدًّا إطلاق النيران بهذه الكثرة كما صدمتني كثرة المصابين والقتلى. هؤلاء لم يفعلوا شيئًا وبالتأكيد لم يفعلوا شيئًا يعرّض حياة الجنود للخطر. كانت هناك طائرة تحلّق فوق المكان الذي وقفت فيه أنا وأسرَتي وتلقي بقنابل الغاز المسيل للدموع. اختنقنا وسالت دموعنا بكثرة. كانت هناك نساء يقدّمن البصل للمتظاهرين الذين استنشقوا الغاز وأخريات يناولنهم العطور التي كنّ يحملنها للتخفيف عنهم.

لقد تأثرت كثيرًا بما رأيته خلال المسيرة. لم يكن هناك أيّ مبرّر ليطلق جنود الاحتلال الرّصاص الحيّ على المشاركين في مسيرات احتجاج سلميّة تطالب بحق العودة. بشكل خاصّ أثّرت عليّ رؤية الناس وقد تملّكهم الخوف بل الرّعب ومنظر الجرحى ودماؤهم تنزف والقتلى. ابنتي لم تتمكّن من النوم في تلك الليلة كانت طيلة الوقت تتذكّر تلك المشاهد المرعبة.

صابر محسن (30 عامًا) متزوّج وأب لطفلين وصل قرابة الساعة 10:00 إلى المظاهرة التي أقيمت شرقيّ مدينة غزّة. في

إفادة أدلى بها أمام الباحثة الميدانية لبتسيلم ألفت الكرد في 1.4.2018، وصف ما رآه:

فاجأني مشهد شبان كانوا يلعبون كرة القدم في الملعب هناك. تقدّمت نحو الشريط وتوقفت على مسافة 100 أو 150 مترًا منه. رأيت نحو 15 جنديًّا وقنّاصًا فوق سواتر ترابيّة في الجانب الآخر من الشريط وكانوا يطلقون الرّصاص الحيّ وقنابل الغاز المسيل للدموع على المتظاهرين الذين لم يكن أيّ منهم يحمل سلاحًا. لم تكن هنالك رصاصة أطلقت دون أن تصيب أحدًا وتوقع جرحى أو قتلى. صديقي كان يقف إلى جانبي أصيب في رجله ووقع على الأرض. حملته مع أناس آخرين ونقلناه إلى سيّارة إسعاف كانت تقف على بُعد 500 متر تقريبًا.

قرابة الساعة 14:00 أرسل الجيش طائرات للمرّة الأولى وأخذت هذه ترشّ من فوقنا وفوق المتظاهرين الآخرين الغاز المسيل للدموع ممّا سبّب حالات اختناق كثيرة لدى النساء والأطفال هناك. بعضهم نُقلوا لتلقّي العلاج لدى الطواقم الطبّية.

تعقيب الجهات الرسميّة: تصرّفنا وفقًا للقانون

سارع بعض المسؤولين في يوم الجمعة نفسه وفي الأيام التي تلته إلى التصريح بأنّ الجنود تصرّفوا كما ينبغي وأنّه لا حاجة لإجراء أيّ تحقيق في الأحداث ولا إلى تغيير تعليمات إطلاق النار. في المقابل ألقى هؤلاء المسؤولون بالمسؤولية عن كثرة الجرحى والقتلى على حركة حماس وأضافوا أنّ كثيرين منهم نشطاء أصلاً فيها. على سبيل المثال صرّح الناطق بلسان الجيش في يوم الجمعة نفسه قائلاً: "منذ ساعات الصّباح استخدمنا الرّصاص الحيّ بكثير من التعقّل والعزم ضدّ من حاولوا تجاوز الشريط الحدودي والمسّ به". قبل ذلك بيوم واحد كان قد أوضح قائلاً: "لن نسمح بالمسّ بسيادة إسرائيل أو بالبُنى الدفاعية في الشريط. قوّات جيش الدفاع الإسرائيلي مستعدّة في الميدان. منظّمة حماس الإرهابيّة تعرّض للخطر سكّان غزّة وتجعل منهم غطاءً لعمليّات إرهابية. المسؤولية عن الأحداث وتبعاتها تقع على عاتق حركة حماس الإرهابيّة".

لقد أوضح مسؤولون إسرائيليون أنّه لن يتمّ تغيير تعليمات إطلاق النار حتّى بعد انتشار معلومات كثيرة عمّا حدث خلال يوم المظاهرات الأوّل - خاصّة شريط الفيديو الذي وثّق أطلاق النيران نحو مواطنين لم يشكّلوا خطرًا على أحد بل كانوا يقفون على مسافة بعيدة من الشريط أو كانوا آخذين في الابتعاد عنه؛ وبعد أن تصاعد النقد في أنحاء العالم لسياسة إطلاق النار التي يتّبعها الجيش. الناطق بلسان الجيش الإسرائيلي توعّد قائلاً: "كلّ من يشارك في المظاهرات العنيفة يعرّض نفسه للخطر" كذلك أطلق وزير الأمن أفيغدور ليبرمان تهديدًا مشابهًا: "لقد وضعنا قواعد لعب واضحة ونحن لا نعتزم تغييرها. كلّ من يقترب من الشريط يعرّض حياته للخطر".

بعد يوم جمعة المظاهرة الثاني الموافق 6.4.2018 عقّب وزير الأمن في مقابلة لبرنامج "صباح الخير إسرائيل" الذي يبثّ عبر إذاعة الجيش: "في كلّ مسيرة الإرهاب التي رأيناها لم يكن مدنيّون. أنا أسمع وأقرأ تأويلات عديدة ومتنوّعة. لم يكن هناك مدنيّون أبرياء. لم يشارك أيّ من المواطنين في مسيرة الإرهاب. هؤلاء جميعًا عناصر حماس... وأولئك الذين تخفّوا بزيّ مدنيّ جميعهم ناشطون معروفون في حماس. نحن نعرف ونميّز جزءًا كبيرًا من الناشطين الذين قُتلوا الذين حاولوا تجاوز الحدود إلى إسرائيل والمسّ بالمواطنين الإسرائيليين وبسيادتنا".

لماذا يعتبر إطلاق الرّصاص الحيّ على المتظاهرين الذين لا يشكّلون خطرًا على أحد غير قانوني؟

موقف إسرائيل القائل بأنّه مسموح لها إطلاق الرّصاص الحيّ - وقد تكون نتائج ذلك قاتلة - على المتظاهرين العزّل ولا يشكّلون خطرًا على أحد هو موقف ينخر أساس كلّ مبدأ أخلاقيّ ويتعارض مع أحكام القانون الدولي ومخالف للقانون. الأمر نفسه يقال عن إصرارها على مواصلة تطبيق تعليمات إطلاق النار نفسها رغم وقوع عدد كبير من القتلى والجرحى نتيجة لتطبيقها. لا

يغيّر من ذلك هُوية المشاركين في المظاهرات وانتماءاتهم التنظيمية وإلقاء المسؤولية على سلطة حماس وكأنّما هي من أطلق النيران على المتظاهرين أمر لا أساس له.

لقد امتنعت إسرائيل عن الإدلاء برأي قانونيّ رسميّ تبرّر عبره موقفها المذكور أعلاه. ولكنّ ضبّاطًا خدموا سابقًا في النيابة العسكرية أشاروا إلى المبرّرات القانونيّة التي تسعى إسرائيل للاستناد إليها. على سبيل المثال أوضح المقدّم (احتياط) دافيد بنيامين والذي شغل في السابق منصبًا في الدائرة الدولية في النيابة العسكرية أنّه حقًّا يوجد حظر على إطلاق النار على المتظاهرين العزّل وحقًّا أنّ العزل لا يشكّلون تهديدًا أمنيًّا. ولكن هنالك استثناءات لهذه القاعدة: مثلاً عبور عدد كبير من العزّل الشريط الحدودي يشكّل تهديدًا أمنيًّا وإذا لم تنفع وسائل تفريق المظاهرات في ثنيهم عن ذلك يُسمح باستخدام الرّصاص الحيّ ضدّهم. كذلك تطرّق بنيامين إلى شريط فيديو انتشر انتشارًا واسعًا يظهر فيه إطلاق النار على ظهر فلسطينيّ قائلاً إنّه لا يمكن اعتبار المتظاهر الأعزل الفارّ من المكان هدفًا مشروعًا. ولكن إذا كان هذا الشخص قد شارك سابقًا في نشاط قتاليّ فعندها يصحّ اعتباره هدفًا مشروعًا أيضًا أثناء فراره من المكان.

أقوال مشابهة لتلك وردت أيضًا على لسان المقدّم (احتياط) ليرون ليبمان الذي شغل سابقًا منصب رئيس قسم القانون الدولي في النيابة العسكرية ويعمل اليوم كباحث في المعهد الإسرائيلي للديمقراطية. في مقابلة لبرنامج "لندن وكيرشينباوم" في 1.4.2018 يتفق ليبمان مع المبدأ العامّ الذي يحظر إطلاق النيران على المدنيّين لكنّه أيضًا سارع إلى التنويه باستثناءات لهذه القاعدة:

> المدنيّون العزّل الذين يتقدّمون نحو الجدار يجب استخدام وسائل أقلّ فتكًا ضدّهم طالما أتيح ذلك. وقد ينشأ في النهاية وضع متطرّف يُخشى لدى حدوثه أن تشرع جماهير مدنيّة في إسقاط الشريط - بتوجيه من حماس والهدف هو استغلال هذه المظاهرة للقيام بأعمال إرهابيّة - وضع عبوات ناسفة أو إدخال خلايا إرهابيّين. لا يمكن التغاضي عن حقيقة أنّ القتال في هذه المنطقة وفي ظرف متطرّف كهذا قد يجعل من هؤلاء المدنيّين طرفًا يشارك في القتال.

يتفق كلّ من بنيامين وليبمان مع المبدأ العامّ الذي يحظر إطلاق النيران على العزّل الذين لا يشكّلون خطرًا على أحد. هذا المبدأ منصوص عليه في القانون الدولي الخاصّ بحقوق الإنسان والذي يحظر إطلاق النيران في حالة كهذه فكم بالحريّ عندما يكون المتظاهرون أصلاً في جانب من الشريط وكلّ ما يقومون به هو رشق حجارة نحو جنود منتشرين في الجانب الآخر منه وهم محصّنون تمامًا. إطلاق النيران الفتّاكة في إطار أعمال تطبيق القانون قد يكون مسموحًا فقط كردّ على خطر محقّق وداهم يهدّد حياة أحدهم شرطَ انعدام أيّة وسيلة أخرى لدرء هذا الخطر. المسّ بالشريط الحدودي على يد شخص أعزل لا يعتبَر خطرًا من هذا النوع حتّى عند اعتبار الشريط - كما تقول دولة إسرائيل - منشأة غايتها حماية مواطني إسرائيل. وهذا أيضًا ما أوضحه البروفسور مردخاي كُريمْنيتْسِر والبروفسور يوفال شَني والبروفسور عميحاي كوهين والدكتور إليآف ليبليخ - في مذكّرة رأي نشرها المعهد الإسرائيلي للديمقراطية:

> إذا كان الحديث يجري عن أعمال عاديّة لتطبيق القانون - وفق القانون الدولي المختصّ بحقوق الإنسان - على إسرائيل استخدام وسائل تطبيق القانون المسموح بها في أحكام حقوق الإنسان الدوليّة وعلى رأسها تلك المتعلّقة بوسائل تفريق المظاهرات. وإذا استدعى الأمر يمكن اعتقال المتظاهرين الذين يمسّون بالممتلكات أو يتجاوزون الحدود. وينبغي التأكيد على أنّ استخدام النيران الحيّة مسموح خارج نطاق العمليّات الحربيّة فقط في مواجهة خطر معيّن على الحياة يبدر عن شخص معيّن. قيادة المظاهرة وتنظيمها وهتاف الشعارات لا يُعتبر خطرًا من هذا النوع ولا حتّى الاقتراب من الشريط الحدودي واجتيازه يشكّل في حدّ ذاته مبرّرًا لإطلاق النيران الحيّة إذا لم يكن بالمستطاع الإشارة إلى خطر معيّن يتهدّد حياة إنسان ولا يمكن درؤه دون إطلاق النيران على من يجتازون الشريط.

أيضًا عند فحص ما يجري في قطاع غزّة على ضوء أحكام القانون الإنسانيّ الدولي - الذي ينظّم قواعد تسري على طرفين متحاربَين أثناء سير القتال - نتوصّل إلى استنتاج أنّ المبدأ نفسه يسري: إطلاق النار المتعمّد نحو المدنيّين محظور. وُضعت هذه القواعد لأجل تقليص المسّ بالمدنيّين قدر الإمكان ولذلك فهي تسمح فقط باستهداف المواقع العسكريّة - وحتى استهداف

المواقع العسكرية يُسمح به شرط أن لا يؤدّي إلى مسّ مُفرط بالمدنيّين قياسًا إلى المكاسب العسكرية المتوخّاة. صحيح أنّ المدنيّين الذين يشاركون مباشرة في العمليّات العدائية يفقدون حقّهم في هذه الحماية ولكنّ المشاركة في مظاهرة وحتّى المسّ بالشريط الحدوديّ خارج نطاق العمليّات الحربية، لا يُعدّ عدوانًا من هذا النوع ولا يجعل من هؤلاء أهدافًا شرعيّة. هذه القواعد منصوص عليها أيضًا في البروتوكول الأوّل الملحق بميثاق جنيف وإسرائيل ملزَمة بها في جميع أعمالها - أيضًا داخل قطاع غزة.

لكنّ بنيامين وليبمان بعد أن قبلا هذا المبدأ نجحا في إفراغه من أيّ مضمون حين أتبعاه بسلسلة طويلة من الاستثناءات - وكلّها لا علاقة لها بما يحدث في المظاهرات التي جرت في قطاع غزّة خلال الأسبوعين الماضيين. حقًا فقد يحاول آلاف الفلسطينيين تجاوز الشريط الحدودي وقد تكون المظاهرات مجرّد غطاء تسعى من تحته حماس لتنفيذ عمليّات داخل إسرائيل وقد يطلق مسلّحون فلسطينيون النار على جنود يقفون في الجانب الآخر من الشريط الحدوديّ.

لكنّ هذا كلّه لا يُبطل المبدأ العامّ الذي يحظر إطلاق النار على العزّل الذين لا يشكّلون خطرًا على أحد. لا يمكن وضع سياسة لإطلاق النار وفق السيناريوهات أو الاحتمالات الأكثر تطرّفًا والتي قد تتحقّق وقد لا تتحقّق على أرض الواقع. وجود مثل هذه الاحتمالات لا يبرّر إطلاق وابل من الرّصاص الحيّ على أشخاص لا تُسهم أفعالهم أصلاً في تحقّقها. على أيّ حال لم يتحقّق أيّ من هذه الاحتمالات خلال المظاهرات التي جرت في قطاع غزّة ويبدو أنّ إسرائيل تطرحها فقط لكي تلقي على حماس بالمسؤولية عن الأعداد الكبيرة من القتلى والجرحى.

ليست هذه المرّة الأولى التي تتجاهل فيها إسرائيل المبدأ العامّ وتستند عوضًا عن ذلك إلى سيناريوهات متطرّفة أو إلى استثناءات وردت في القانون الدولي لكي تبرّر انتهاك حقوق الإنسان. على هذا النحو استندت الدولة طيلة سنوات إلى احتمال أن يكون شخص ما "قنبلة موقوتة" لكي تبرّر تعذيب عشرات آلاف الفلسطينيين الذين اشتُبه بهم أصلاً بارتكاب مخالفات بسيطة - رغم أنّ الحظر المنصوص عليه في القانون الدولي حظرٌ شامل وقاطع. لكي تبرّر إسرائيل تخريب آلاف الدونمات من الأراضي الزراعية الفلسطينية في بداية الانتفاضة الثانية وخاصّة في قطاع غزّة استندت إلى استثناء ضيّق جدًّا ورد في القانون الإنساني الدولي ويسمح بهدم ممتلكات خاصّة إذا استدعت "الحاجة العسكرية". ولكي تبرّر كثرة لجوئها إلى الاعتقال الإداري تستند دولة إسرائيل إلى بند يسمح باستخدام هذه الوسيلة في حالات استثنائية فقط وتبعًا لتوفّر سلسلة من الشروط.

تلجأ إسرائيل إلى القانون الدولي لكي تبرّر تحديدًا المسّ بحقوق الإنسان عوضَ أن تنظر إلى جوهر غايته: حماية ولو بالحدّ الأدنى للأفراد الخاضعين لسلطتها. صحيح أنّ القانون الدولي مثله كمثل أيّ قانون تخضع أحكامه لتأويلات شتّى غير أنّ التأويلات التي تطرحها إسرائيل متطرّفة إلى حدّ أنّها تُفرغ القانون الدولي من أيّ مضمون ولذلك فقد رفض معظم القضاة تأويلاتها في العالم وفي إسرائيل على حدّ سواء.

يقتلون ثمّ يطمسون الحقائق - إجراء عاديّ

منذ أسبوعين يطلق جنود الرّصاص الحيّ على متظاهرين عزّل يتواجدون في الجانب الآخر من الشريط الحدودي لقطاع غزة ولا يشكّلون خطرًا على أحد. أوامر إطلاق النّار على المدنيّين العزّل مخالفة للقانون بكلّ وضوح. مخالفة هذه الأوامر للقانون - كما قال القاضي بنيامين هليفي عام 1958 في قضيّة كفر قاسم ليست "شكليّة أو خفيّة أو نصف خفيّة". وإنّما على العكس هي "مخالَفة بالتأكيد وبالضّرورة وتظهر في سِمات الأمر نفسه وفي طابع جنائي جليّ فيه أو في أفعال تأمر الأوامر بتنفيذها؛ مخالَفة تُعمِلُ في العين وخزًا وفي القلب غضبًا إن لم تكن العين عمياء والقلب أصمّ أو فاسدًا".

المسؤولية عن إصدار الأوامر المستندة إلى تعليمات مخالفة للقانون وعن النتائج الفتّاكة لتطبيقها تقع على واضعي السياسات - وعلى رأسهم رئيس الحكومة ووزير الأمن وقائد الأركان. كذلك يقع عليهم واجب تغيير تلك التعليمات فورًا لأجل منع وقوع

مزيد من الضحايا من القتلى أو الجرحى. في الوقت نفسه الانصياع لأوامر مخالفة بوضوح للقانون يشكّل مخالفة جنائيّة. لذلك طالما استمرّ صدور أوامر إطلاق النيران الحيّة على المدنيّين العزّل للجنود في الميدان فعليهم يقع واجب رفض الانصياع لها.

بعد أن اشتدّ النقد الدولي وخاصّة في أعقاب مظاهرات يوم الجمعة الثاني الموافق 6.4.2018 صرّح الجيش انّ جهاز التحقيق التابع لقيادة الأركان العامّة برئاسة العميد موطي باروخ، سوف يتقصّى الأحداث التي قُتل فيها فلسطينيون مع التركيز على حالات قُتل فيها مدنيّون. النتائج التي يتوصّل إليها الجهاز سوف يتمّ تحويلها إلى النيابة العسكرية الرئيسيّة - إلى العقيد شارون أفِك وهو سيقرّر إذا كان هنالك ما يستدعي فتح تحقيق جنائيّ في هذه الحالات.

التصريح أعلاه خالٍ من أيّ معنًى سوى استجابته للاحتياجات الدّعائيّة. جهاز التحقيق المذكور ليس سوى مركّب آخر في منظومة الطّمس التي تشغّلها النيابة العسكرية كجزء من محاولات إنشاء مظهر زائف يوهم بنجاعة جهاز تطبيق القانون ودأبه على إجراء تحقيقات غايتها التوصّل إلى الحقيقة واتّخاذ الإجراءات في حقّ المسؤولين. على كلّ حال هو بحكم تعريفه جهاز خاصّ يركّز فقط على عدد قليل من الحالات وعلى مسؤولية الجنود في الميدان لكنّه يتجاهل تمامًا مسؤولية أولئك الذين رسموا السياسة وصاغوا التعليمات وأوعزوا بتطبيقها ويرفضون تغييرها. وكما قال بروفسور مردخاي كُرِمْنيتْسِر:

> وفقًا لتصريحات وزير الأمن فإنّ المسؤولين في المستوى السياسي هم من رسموا خطوط تلك السياسة والتي تعتبر محاولة المسّ بالشريط واجتياز الشريط وربّما أيضًا الاقتراب منه مبرّرًا لاستخدام السّلاح الناريّ. من هنا فإنّ ما يتطلّب المساءلة ليس أداء هذا القنّاص أو ذاك الضابط (فهذا يمكن أن يتقصّاه طاقم في قيادة الأركان) وإنّما أداء القادة العسكريّين والسياسيّين في إسرائيل وتعليمات إطلاق النار والتصوّر القضائي الذي يوجّهها. أخشى إذا اعتُبرت هذه المهمّة شأنًا عسكريًّا داخليًّا أن يكون غرض التحقيق طمس الحقائق لا غير. ليس مرجّحًا أنّ الجيش قادر على فحص كبار القادة فيه والقادة في المستوى السياسيّ الذي يخضع له هذا الجيش.

هذا الجهاز الخاصّ بدأ عمله بعد العملية العسكرية "الجرف الصامد". لكنّ عمله في شأنها لم يسفر عن اتّخاذ إجراءات ضدّ المسؤولين عن السياسة التي جرى تطبيقها أثناء القتال ولا حتّى عن اتّخاذ إجراءات ضدّ من طبّقها من الجنود في الميدان. أيضًا حينذاك لم يكن هذا الجهاز سوى جزءٍ من المظهر الزّائف التي أنشأته إسرائيل لتُوهِم أنّها تقوم بواجب التحقيق في أحداث اشتُبه في أنها شكّلت خرقًا للقانون. في نهاية الأمر مضت أربع سنوات ولم تقدّم حتى الآن وفق ما نُشر سوى لائحة اتّهام واحدة ضدّ ثلاثة جنود بتهمة النّهب.

يبدو أنّ الهدف الحقيقي من عمل هذا الجهاز الخاصّ هو منع التحقيق على يد جهات دوليّة. وقد سبق أن صرّحت المدّعية الرئيسية في المحكمة الجنائية الدولية أنّها قلقة لكثرة أعداد القتلى والجرحى وأكّدت أنّ العنف ضدّ المدنيّين يمكن اعتباره جريمة يدخل التحقيق فيها ضمن صلاحيّات المحكمة.

ولأنّ المحكمة الجنائية في لاهاي لا تملك صلاحية التحقيق في شبهة مخالفات إذا قامت الدولة المعنيّة بالتحقيق فيها بنفسها فمن المهمّ لإسرائيل أن تُظهر أنّها قد فعلت ذلك تمامًا كما قال الفريق (احتياط) نوعام تيبون:

> الهدف من ذلك حماية ضبّاطنا. الجميع يُظهر الآن معرفة في الكلام الحماسيّ والكلام المنمّق ولكن غدًا صباحًا قد يصل - لا سمح الله - اسم ضابط أو جندي إلى المحكمة الدولية في لاهاي فتقرّر جلبه للمحاكمة. إن حدث ذلك فلن يستطيع هذا الشخص أن يغادر حدود دولة إسرائيل و يصعب على دولة إسرائيل جدًّا مساعدته. لذلك فإنّ الطاقم الذي يقول "تصرّف جيش إسرائيل بمهنيّة. وإن حصل إخفاق فسنعالجه. نحن لا ننتظر أن يفحصنا أحد" يمنح حماية رائعة لجنود جيش إسرائيل وضبّاط جيش إسرائيل كما يمنحنا فرصة أن نقول "يا أصدقاء لقد فحصنا الأمر وأجرينا

فحصًا مهنيًّا على يد ضابط خبير جدًّا وغير منخرط بأيّ شكل في القتال على الجبهة نفسها. وقد أثبت الفحص أنّنا تصرّفنا بشكل لائق". هذا أيضًا من المهمّ قوله.

التحليل القانوني الوارد أعلاه يثبّت الموقف الأخلاقي والقانوني الصّرف والقاضي بأنّه لا يجوز إطلاق النيران الحيّة العزّل طالما لا يشكّلون خطرًا على حياة أحد. ولكن فعليًّا لا حاجة أن نكون مختصّين لكي نتوصّل إلى هذا الاستنتاج. إنّها عينها المخالفة التي قيل فيها: "مخالَفة للقانون بالتأكيد وبالضّرورة وتظهر في سِمات الأمر العسكري نفسه". ورغم ذلك فهذه هي الأوامر التي تصدر إلى الجنود في الميدان بدعم تامّ من المسؤولين السياسيّين وكبار الضبّاط في الجيش. وهذه هي الأوامر التي طبّقها الجنود مئات المرّات رصاصة رصاصة طيلة ساعات طويلة - وجاءت النتائج بالتلاؤم مع ذلك.

تملك إسرائيل تجربة ناجحة في انتهاك الحقوق ودوس مبادئ الأخلاق الأساسيّة دون أن تُستدعى لأيّة محاسبة لا في الساحة الدوليّة ولا المحلّية - حيث الجهاز القضائي منخرط في تعاون تامّ مع هذا الواقع الجرائميّ وحيث الجمهور عمومًا يؤيّد إيقاع القتل والإصابة والدّمار في قطاع غزّة أو أنّه على الأقلّ لا يكترث لذلك.

تشمل هذه التجارب الناجحة والمتكرّرة المركّبات التالية: (1) تأويلات قانونيّة باطلة تُفرغ مبادئ القانون الدولي من مضمونها إذ لا تسترشد بأحكامه كبوصلة أخلاقيّة وإنّما تستخدم استثناءاتها كمرشد لانتهاك تلك المبادئ (2) تطبيق موسّع وعلى رؤوس الأشهاد لسياسة استخدام القوّة العسكرية استنادًا إلى تلك التأويلات الجرائميّة والتي تؤدّي إلى سقوط الكثير من القتلى والجرحى كما هو متوقّع (3) عسكريًّا، مواصلة العمل بالسياسة المرسومة والمخالفة للقانون رغم النتائج الوخيمة الناجمة عن تطبيقها وبالتالي - مواصلة إيقاع القتلى والجرحى بأعداد كبيرة وفوق ذلك التنصّل من المسؤولية عن تلك النتائج (4) عمليّة طمس شاملة للحقائق وغايتها إنشاء انطباع بأنّ إسرائيل تحقّق في ممارساتها نفسها بأمانة ونجاعة بينما في الواقع لا يتمّ بتاتًا التحقيق مع كبار المسؤولين ولا التحقيق في مدى قانونيّة السياسة نفسها. كلّ ما هنالك فحص حالات "شاذّة" فقط وحتّى في هذه الحالة توفّر المبادئ التي أخليت من مضمونها مبرّرًا لإغلاق ملفّات التحقيق.

هذا الأداء يُنشئ تراكميًّا التصوّر الإسرائيلي بأنّه يمكن الخروج في عمليّة عسكريّة وإلحاق أضرار بالغة والفتك (الموثّق) بالمدنيّين - سواء بالقصف الجوّي والمدفعيّ أم بنيران القنّاصة دون رقيب أو حسيب وبالتالي دون دفع الثمن، حتّى حين تستند العمليّة إلى تأويلات قانونية باطلة تمامًا. تستطيع إسرائيل دائمًا تقديم المبرّرات والأعذار والتفسيرات وإزاحة أنظار الرأي العامّ وتمييع الحقائق أو طمسها.

هكذا تمامًا تتصرّف إسرائيل أيضًا إزاء المظاهرات في قطاع غزة: تنشر التأويلات القانونية الباطلة من أساسها والتي تسمح استخدام القوّة العسكرية على نطاق واسع ومخالف للقانون بحيث سفكت وستسفك دماءً كثيرة. يحدث كلّ هذا ويبدأ طمس الجريمة خلال أيّام معدودة كإجراء عاديّ - أمام أنظارنا وأنظار العالم أجمع.

الموقف العامّ في إسرائيل - المتراوح بين الدعم المتحمّس وعدم الاكتراث مضافًا إليه جهاز قضائيّ متمرّس في إفراغ مبادئ الأخلاق من مضمونها وفي طمس الجرائم يُنتجان معًا واقعًا من الصعب أن نرى فيه كيف يمكن أن يتأتّى التغيير الجوهري المطلوب من داخل إسرائيل نفسها. صحيح أنّ دولاً كثيرة في العالم تنتهك حقوق الإنسان لكنّ إسرائيل تمتاز بأنّها تصرّ على أنّ ممارساتها المخالفة للقانون تنسجم تمامًا مع مبادئ وأحكام القانون الدولي. بذلك تتحدّى إسرائيل أسس القانون الدولي على نحوٍ يختلف جوهريًّا عن التحدّي الذي تطرحه دول لا تكلّف نفسها حتّى عناء إنشاء مظهر زائف يضفي شرعيّة شكليّة على انتهاكات حقوق الإنسان ضمن حدودها. إذا لم يستيقظ المجتمع الدولي ويُلزم إسرائيل بواجب التصرّف وفق المبادئ التي تُلزم جميع دول العالم - فإنّه سوف يقوّض المسعى العالمي الكونيّ للدفاع عن حقوق الإنسان في حقبة ما بعد الحرب العالميّة الثانية. ونحن لا نلوّح هنا بخطر نظريّ: ما لم تغيّر إسرائيل سياستها سيواصل الفلسطينيون تحمّل تبعات وكلفة هذا الواقع.